

وزير التضامن: مصر في ظروف استثنائية وطبقنا القانون على جمعيات الإخوان الجامعة العربية تبلغ أعضاءها قرار مصر اعتبار الإخوان «جماعة إرهابية»

القاهرة - وكالات: أعلنت جامعة الدول العربية رسمياً أمس أنها أبلغت الدول العربية كل بقرار مصر اعتبار جماعة الإخوان المسلمين فيها «جماعة إرهابية». وأكدت الجامعة أمس أن الخارجية المصرية طلبت منها الخميس الماضي إبلاغ الدول الأعضاء بقرار مصر اعتبار جماعة الإخوان المسلمين جماعة إرهابية، وذلك رغم ما ورد نقلاً عن نيبيل العربي أمين عام الجامعة أمس الأول بأن «مصر لم تتقدم بطلب رسمي حول هذا الأمر». وأوضح بيان للجامعة أمس أن «الأمانة العامة تلقت بتاريخ 26/12/2013 (الخميس الماضي) مذكرة من الندوية الدائمة لجمهورية مصر العربية بشأن قرار مجلس وزراء جمهورية مصر العربية يوم الأربعاء باعتبار جماعة الإخوان المسلمين جماعة إرهابية وتنظيمها تنظيمًا إرهابياً، وكذلك اعتزام السلطات المصرية المختصة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيل هذا القرار استناداً إلى الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب والاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك بالتعاون والتنسيق مع الدول العربية الشقيقة في هذا الأمر». وأشار بيان الجامعة إلى أن الأمانة العامة

قامت بتعميم هذه المذكرة على جميع مندوبيات الدول الأعضاء بالجامعة. من جانبه، أكد د.أحمد البرعي وزير التضامن الاجتماعي أن مصر تمر بمرحلة استثنائية وأن جميع الإجراءات التي اتخذت بشأن جمعيات الإخوان المسلمين تمت وفقاً للقانون الجمعيات الأهلية رقم 84 لسنة 2002 والذي يسمح بمراقبة الوزارة لأوجه إنفاق أموال هذه الجمعيات. وقال الوزير في مؤتمر صحافي عقده أمس للرد على استفسارات الصحفيين بشأن التحفظ على أموال جمعيات الإخوان إن الحكومة لم تضع يدها على أموال الجمعيات بل شكلت لجنة لإدارتها والوقوف على أوجه إنفاقها، لافتاً إلى أن هذه الجمعيات من حقها صرف أموالها ولكن بعد مراجعة أوجه الإنفاق مع اللجنة التي شكلتها الوزارة. وأشار إلى أن لجان الوزارة المشكلة لهذا الغرض لديها تعليمات بإنهاء أي طلبات أو شيكات متعلقة بهذه الجمعيات في غضون 48 ساعة، مؤكداً أن الوزارة ستكون مضطرة للإنفاق على نشاطات الجمعيات التي تمتنع عن أداء خدماتها، من خلال صندوق دعم الجمعيات الأهلية بالوزارة.

وحول قرار إعلان جماعة الإخوان المسلمين تنظيمًا إرهابياً بعد أحداث تفجير مديرية أمن الدقهلية، شدد البرعي على أن للحكومة الحق في استخدام كل الأسلحة القانونية التي لديها، كما أنها توقعات زيادة الأعمال الإرهابية بعد صدور القرار، وأكدت حرصها على مقاومة الإرهاب. وأضاف أن القرار جاء بعد ضغط شعبي، وبعد استكمال لبعض النقاط القانونية التي كانت تخص الموضوع. وبشأن ما تردد عن وجود ضغوط دولية على مصر بشأن التراجع عن القرار قال البرعي «عقب تفجير مبنى التجارة العالمية، اتخذت أميركا عدة إجراءات استثنائية لحماية الأمن القومي، من ضمنها وضع أموال الجماعات الإسلامية، تحت الحراسة والتي كان منها أموال لقيادات كبيرة في جماعة الإخوان المسلمين، بالإضافة إلى حربها على العراق بدعوى الحرب على الإرهاب». وأشار إلى أن الحكومة وجهت رسالة للعالم مفادها: «على أميركا وبقية الدول أن تعلم أن المصالح القومية المصرية ليست أقل أهمية من المصالح القومية الأميركية، ولا الأمن القومي هناك».

القاهرة - رويترز: رجح مسؤولان أمس إجراء الانتخابات الرئاسية في مصر قبل البرلمانية وهو ما يمثل إن تقرر تعديلاً في الجداول الزمنية لخارطة الطريق السياسية. وتقضي خارطة الطريق التي كشف النقاب عنها بعد عزل الرئيس محمد مرسي في يوليو الماضي بأن تجري الانتخابات البرلمانية أولاً. وأضاف «هذا معناه غالباً أن الانتخابات الرئاسية ستكون أولاً لأن الرئيس قال إنه سياتخذ هذا في الاعتبار عند اتخاذ القرار، وليس هناك قرار مسبق». وقال مسؤول من الجيش «ستجري الانتخابات الرئاسية أولاً على الأرجح إذ إن هذا يبدو مطلب معظم الأحزاب حتى الآن».

لكن بعض الشخصيات السياسية دعت للتعديل قائلة إن البلاد تحتاج زعيماً منتخباً لتوجيه الحكومة في وقت تعاني فيه أزمة اقتصادية وسياسية وإقامة تحالف سياسي قبل الانتخابات التشريعية التي قد تسبب مزيداً من الانقسام. وقال المسؤولان إن شخصيات سياسية مؤيدة للتعديل طلبت

من الرئيس المؤقت عدلي منصور إجراءه وذلك خلال أربعة اجتماعات عقدت في الأونة الأخيرة. وقال أحد المسؤولين المطلعين على ما دار في المناقشات «القوى التي حضرت اللقاءات الأربعة تريد بنسبة كبيرة جداً انتخابات الرئاسة أولاً». وأضاف «هذا معناه غالباً أن الانتخابات الرئاسية ستكون أولاً لأن الرئيس قال إنه سياتخذ هذا في الاعتبار عند اتخاذ القرار، وليس هناك قرار مسبق».

وقال مسؤول من الجيش «ستجري الانتخابات الرئاسية أولاً على الأرجح إذ إن هذا يبدو مطلب معظم الأحزاب حتى الآن».

طلعت عبدالله بالتحقيقات: أجهزة التسجيل وضعت في مكتب النائب العام لأسباب أمنية

القاهرة - أ.ش.أ: قرر المستشار محمد شيرين فهمي قاضي التحقيق المنتدب من مجلس القضاء الأعلى، صرف المستشار طلعت عبدالله النائب العام الأسبق من سري التحقيق، وذلك بعد أن استمع أمس إلى أقواله في شأن الاتهامات المنسوبة إليه بالاشتراك في تأسيس الجماعة المسماة بـ «حركة قضاة من أجل مصر» خلافاً لأحكام القانون، وكذا في الوقائع المتعلقة بوضع أجهزة تنصت وتسجيل سرية داخل مكتب النائب العام ومساعدته، إبان تولي «عبدالله» لمنصب نائب عموم مصر بقرار من الرئيس المعزول محمد مرسي.

خلال جلسة تحقيق أخرى تجري الأسبوع المقبل. كان قاضي التحقيق قد سبق له أن قرر منع المستشارين طلعت عبدالله وحسن ياسين (النائب العام المساعد السابق) وأمين الورداني (المحامي العام الأول لنيابة استئناف طنطا السابق) - من السفر وإدراج أسمائهم بقوائم المنوعين من مغادرة البلاد على ذمة التحقيقات الجارية بشأنهم في تلك القضية، لاتهامهم بالتنصت واستغلال النفوذ والترهيب، حيث جاء التحقيق معهم في تلك القضية في ضوء بلاغ تقدم به المستشار هشام بركات النائب العام إلى مجلس القضاء الأعلى جاء به أنه قد اكتشف بصورة مفاجئة وجود أجهزة تنصت سرية داخل مكتبه ومكتب النائب العام المساعد رئيس المكتب الفني على نحو مخالف للقانون، حيث طالب بالتحقيق في شأن السماح بوجود تلك الأجهزة على هذا النحو، وتحديد من قرر تركيب تلك الأجهزة وتحديد مدى مسؤوليته القانونية عنها وعن عمليات التصوير والتسجيل السرية التي كانت تجري داخل المكتبين.

وأكثر المستشار طلعت عبدالله خلال التحقيقات كل الاتهامات المنسوبة إليه المتعلقة بالاشتراك في تأسيس وإنشاء «حركة قضاة من أجل مصر» وما أقدمت عليه الحركة من تصرفات تشكل مخالفاً جسيماً للقانون، كما نفى المستشار عبدالله الاتهام بزرع أجهزة تنصت سرية، لتسجيل المحادثات واللقاءات لأي شخص داخل مكتب النائب العام ومساعدته ودون علم من يتم التسجيل لهم الذين يتواجدون بالمكتبين.

على سعيد متصل، تقدم المستشاران محمود مكي نائب رئيس الجمهورية السابق، وشقيقه الأكبر أحمد مكي وزير العدل الأسبق، باعتذار إلى المستشار محمد شيرين فهمي قاضي التحقيق، عن عدم مؤولهما أمامه للتحقيق معهما في شأن الاتهام المتعلق بتأسيس والاشتراك في تأسيس «حركة قضاة من أجل مصر» على ضوء الاستدعاء الرسمي الذي كان قد أرسل لكل منهما.

ولاياتي: مصر وإيران تحظيان بعلاقات تاريخية ولا يوجد عائق أمام تعزيز العلاقات

تهران - أ.ش.أ: أكد د.علي أكبر ولاياتي وزير خارجية إيران الأسبق ومستشار قائد الثورة الإيرانية أن هناك علاقات تاريخية طيبة تربط بين الشعبين المصري والإيراني، مؤكداً أنه لا يوجد حالياً أي عوائق تقف أمام توفيق وتعزيز العلاقات بين البلدين. وقال ولاياتي خلال لقائه أمس مع الوفد الإعلامي المصري الذي يزور طهران أن «مصر وإيران هما الركيزتان الأساسيتان في العالم الإسلامي ولديهما قواسم مشتركة كثيرة وما حدث خلال السنوات الأخيرة تسبب في عدم تنمية العلاقات بين البلدين»، مشدداً على أنه لا يوجد حالياً لدى الجانب الإيراني أي عوائق تحول دون توطيد علاقات البلدين بما يحقق المنافع المشتركة.

الإصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية والدولية لصالح البلدين. وفي رده على سؤال حول ما إذا كانت هناك مفاوضات مصرية إيرانية بهدف تعزيز علاقات البلدين قال ولاياتي «نحن نأمل في أن تكون هناك علاقات وطيدة بين الشعبين المصري والإيراني ولا يوجد حالياً أي مناع أساسي مهم يعرقل تنمية العلاقات ويتعين على الطرفين أن يجلسا معا ويحلا أي مشاكل». وأضاف «من خلال متابعتي للأوضاع في الأونة الأخيرة، أرى أنه يوجد تفاهم بين مصر وإيران فيما يخص بعض الموضوعات الإقليمية والشرق الأوسط وخاصة ما يتعلق بسورية». وأضاف أن «الحوار الرسمي بين البلدين لم يبدأ بشكل جدي حتى الآن حسب معلوماتي ولكن الطرفين يودان أن يجلسا معا ويحلا أي مشاكل، وأرى أن الإجوء الساندة أكثر إيجابية عن السابق وإن الشعب الإيراني يود ويرغب في التواصل مع أشقائه في مصر». وفي رده على سؤال حول قرب الاستفتاء على الدستور في مصر، أشار ولاياتي إلى أن ما حدث من تطورات كان بإرادة شعبية وإن الشعب المصري وصل إلى ما يريده وسيقرر في النهاية ما يريغه.

غادة عبد الرزاق تسخر من باسم يوسف: أمانة عليك تسلمي على براد بيت وأنجلينا جولي

أرسلت الممثلة المصرية غادة عبد الرزاق برسالة إلى براد بيت وأنجلينا جولي عبر الإعلامي باسم يوسف حيث وضعت غادة صورة باسم يوسف وعنوان خبر: «باسم يوسف يشن هجوماً حاداً على الإعلام المصري في ندوة بأميركا: الصحف المصرية والفضائيات لا تتحسر سوى القاندرات»، و«سببس تروان» الوحيدة التي لا تقدم ثراء، لن أعود إلى الـ cbc وما يحدث الآن بعيد عن الثورة.

غادة وباسم بدأت حين ظهرت غادة في إحدى لقطات الحلقة الأولى للبرنامج، حينما كانت تتحدث عن الفريق عبدالفتاح السيسي ولكنها لم تتذكر اسمه ولقبه على الهواء، وهو ما دفع يوسف إلى السخرية من الموقف ومن مظهر شعرها فقامت غادة بشن هجوم حاد على يوسف عبر حسابها الرسمي عبر موقع «تويتر» عبر عدد من التغريدات، أكدت فيها أن باسم يوسف مصاب بالغيرة من الفريق عبدالفتاح السيسي.



باسم يوسف



غادة عبد الرزاق

«أنصار بيت المقدس» تتبنى تفجير المخابرات الحربية حظر التظاهر «من دون إخطار مسبق» في الجامعات وتوقيف عدد من طلاب «الأزهر» حاولوا تعطيل الاختبارات



شرطة مكافحة الشغب تفتح البوابة لطلاب جامعة الأزهر لدخول الحرم الجامعي خلال اشتباكات الأمن مع الطلاب الذين يؤيدون جماعة الإخوان أمس الأول (رويترز)

القاهرة - وكالات: قضت محكمة مصرية، أمس بحظر التظاهر في الجامعات من دون تقديم إخطار مسبق. وقضت دائرة الأمور المستعجلة بمحكمة عابدين، بحظر التظاهر بالجامعات إلا بعد تقديم إخطار رسمي لرئيس الجامعة التي يعترزم الطلاب التظاهر داخلها. وكان محامى إحدى الفضائيات المصرية أقام دعوة قضائية أمام المحكمة طالب فيها بحظر جميع التظاهرات داخل الجامعات، بغير إذن من رئيس الجامعة، وفي حالة عدم إخطارها تتعامل قوات الأمن مع المتظاهرين على الفور وتتدخل لفض المظاهرات.

الى ذلك، أوقفت عناصر الأمن الإداري في جامعة الأزهر، أمس عددا كبيرا من الطلاب المتشددين الذين حاولوا تعطيل اختبارات منتصف العام التي تجري في كليات الجامعة. وأبلغت مصادر طلابية يونانيد برس إنترناشونال، وقضت عناصر الأمن الإداري بجامعة الأزهر تصدوا لعدد كبير من الطلاب المنتهين من تنظيم الإخوان ولتيارات متشدة، حاولوا اقتحام كليات الزراعة والتجارة والدعوة الإسلامية لتعطيل إجراء اختبارات منتصف العام، وتمكنوا من توقيف أكثر من 20 طالبا قاموا بتسليمهم إلى عناصر الأمن خارج مبنى الجامعة. وأشار المصادر إلى أن عناصر الأمن المركزي

تتمركز بكثافة حول مبنى جامعة الأزهر وحول مبنى المدينة الجامعية مدعومة بباكيات مدرعة، للحيلولة دون وقوع أعمال عنف تتواصل منذ الخميس الفائت. وتشهد جامعة الأزهر وغالبية الجامعات المصرية اشتباكات بين طلاب ينتمون لتنظيم الإخوان يحتجون على عزل الرئيس السابق محمد مرسي وبين عناصر الأمن، وتساعدت حدة الاشتباكات إعلان مجلس الوزراء المصري رسمياً جماعة الإخوان المسلمين رسمياً «تنظيماً

إرهابياً»، حيث أحرق الطلاب جوانب من كليتي الزراعة والتجارة ودار العلوم. وفي سياق متصل، أعلنت جماعة «أنصار بيت المقدس» في مسؤوليتها عن حادث التفجير الذي وقع أمس الأول بحميط مكتب المخابرات الحربية بأنشاص بمحافظة الشرقية والذي أسفر عن إصابة 4 جنود ومدني وتحطم جزء من المبنى، وذكرت ذلك قناة «إم بي سي مصر» في نبأ عاجل لها أمس الأول، دون التطرق إلى المزيد من التفاصيل في هذا الصدد. من جانبه، أكد مصر أمني أن الأجهزة الأمنية

أكد أن نزول المواطنين يومي الاستفتاء سيكون هو الرادع الأقوى ضد أي عمل إرهابي البلاوي: إعلان الإخوان «إرهابية» لا يعني تجاهل القانون

القاهرة - أ.ش.أ: قال رئيس مجلس الوزراء د.حازم الببلاوي إن قرار الحكومة بإعلان الإخوان جماعة إرهابية لا يعني أن القانون سستم تخفيفه جانباً، مضيفاً أنه لن يعاقب أحد إلا بعد عرضه على النيابة. وأشار البلاوي في مقابلة على قناة «إم بي سي مصر» مساء اليوم إلى أن حكم محكمة الأمور المستعجلة بشأن التحفظ على أموال وممتلكات جمعية وجماعة الإخوان المسلمين كان يتضمن الإشارة إلى قيام الجماعة بارتكاب أعمال إرهابية. وحول ما تردد عن وجود خلاف بين بعض الوزراء بشأن إعلان الجماعة وتنظيمها جماعة وتنظيمها إرهابياً، أكد رئيس الوزراء عدم وجود جهتين في مجلس الوزراء وقت مناقشة القرار، مشدداً على أن كل أعضاء المجلس مجتمعين على ضرورة اتخاذ قرار حاسم باعتبار الإخوان جماعة إرهابية.

الظلم اتهام وزارة الداخلية بالتقصير في أداء مهمتها، مشيراً إلى أن ما تقوم به وزارة الداخلية من جهود في حفظ الأمن في أمور في غاية الصعوبة في ظل الأوضاع الحالية. وأوضح رئيس الوزراء أن ما يحدث في الجامعات شيء طبيعي، لأن جماعة الإخوان وضعت نفسها في مازق شديد جعلها أكثر شراسة في المرحلة الحالية. وشدد على أن الدولة تعلم ما تقوم به الجماعة وعلى يقظة كاملة، وأشار البلاوي إلى أن القانون سيطبق على الجميع، مؤكداً أن العقوبة شخصية وأنه لن يعاقب أحد إلا بارتكاب جريمة، ولن يجسب أحد إلا بقرار رئيس النيابة العامة وبناء على اتهام وسيحاكم أمام القاضي الطبيعي، مشدداً في الوقت نفسه على أنه لن يعاقب أحد من أعضاء المجلس على أن الحكومة تحترم القانون.

استثنائية مظلما فعلت الولايات المتحدة الأميركية عقب أحداث 11 سبتمبر. قال البلاوي إن الحكومة المصرية تؤمن بانها تعيش في عالم مفتوح وأنه لا توجد أي دولة تستطيع أن تأخذ مواقف معادية للعالم، وموضحاً على أن الحكومة عندما أعلنت جماعة الإخوان جماعة إرهابية تملك كل الأدلة القانونية والأمنية والسياسية لأخذ هذا القرار. وأشار رئيس مجلس الوزراء إلى أن رؤية الولايات المتحدة اختلفت عندما فوجئت بما حدث في الثلاثين من يونيو، موضحاً أن هذا جعلها تنتظر تغيرات على أرض الواقع. وقال البلاوي إن المصريين أشد تضامياً على المشاركة في الاستفتاء على الدستور يومي 14 و15 يناير المقبل، متوقفاً في الوقت ذاته مشاركة المواطنين بكثافة في الاستفتاء، وموضحاً أن مشاركتهم فيه ستساهم في نجاح التجربة الديمقراطية، وتحقق أول الاستحقاقات في المرحلة الديمقراطية. وشدد رئيس الوزراء على

وإلى أن هذا الأمر متروك للقضاء.

وقال رئيس الوزراء إن الظرف الذي أعلن فيه جماعة الإخوان المسلمين جماعة إرهابية جاء عقب تفجيرات المنصورة وهي إجراءات

مديرية الأمن، مؤكداً أنه من